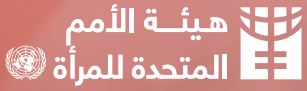




COVID-19  
RIPOSTE

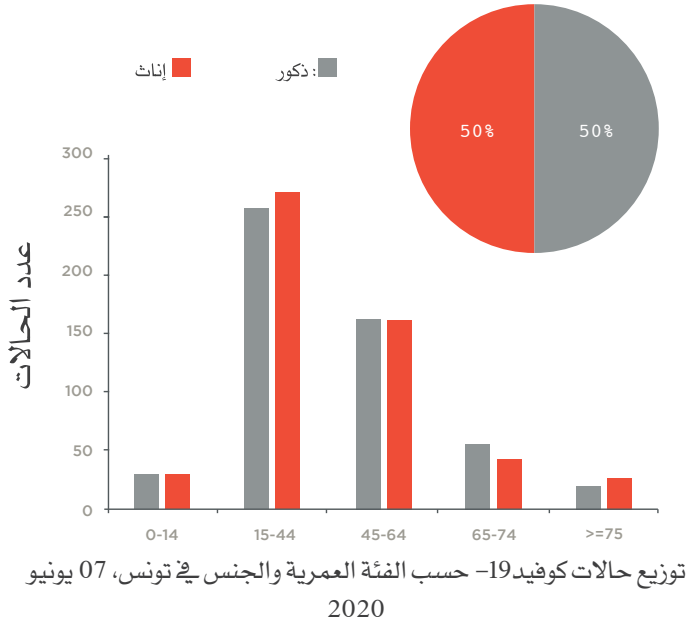
صورة عاملة في قطاع الصحة، 20 مايو 2020، تونس. حقوق الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة / محمد كريت

Policy Brief (ماي - جوان)



## النساء التونسيات في مواجهة تحديات جائحة كوفيد 19: خلال الحجر الصحي وما بعده

تؤكد البيانات الصادرة عن المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة ONMNE على نجاح تونس في تحقيق هدفها الأول من مكافحة جائحة كوفيد-19- والمتمثل في تفادي تجاوز أعداد المرضى لطاقة استيعاب الهياكل الصحية التونسية. مع 1162 حالة إصابة مؤكدة و 50 حالة وفاة و 89 حالة فقط في طور التعافي (حسب معطيات يوم 25/06/2020)<sup>1</sup>، تعتبر حصيلة إدارة الوباء إيجابية، غير أن اليقظة واجبة إزاء احتمال حدوث موجة ثانية من الإصابات.



يشير التوزيع العام لحالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 حسب النوع الاجتماعي إلى عدم وجود فوارق تذكر بين الجنسين من حيث النسب المسجلة.

في حين يبرز التوزيع حسب الفئة العمرية ارتفاعا طفيفا في نسب النساء بين 15 و 64 سنة مقارنة بالرجال<sup>2</sup>.

تندرج تونس ضمن مجموعة الدول القليلة التي تقوم بنشر تعداد الحالات حسب النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فإن المعطيات المبوبة حسب النوع الاجتماعي ليست متوفرة إلا بالنسبة لعدد الحالات المؤكدة وحالات الوفاة. ويشكل غياب هذه المعطيات المفصلة عائقا أمام إجراء تحليل أكثر دقة لوضعية النساء من حيث إمكانية وصولهن لهياكل الرعاية الصحية ومرافق الحماية ومدى تمتعهن بتدابير الوقاية.

وقد كانت تركيبة فريق عمل المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة تقريبا نسائية تماما، بما في ذلك مجمل أعضاء الطاقم المكلف بإدارة الأنشطة الميدانية والإشراف عليها وتحليل البيانات وإعداد النشرة الإعلامية اليومية. في المقابل، نلاحظ أن حجم الحضور النسائي في اللجنة العلمية أقل من حضورهن في طاقم العمل المذكور أعلاه، (6/20) رغم أن الاختصاصات العلمية الممثلة في اللجنة مؤنثة على نطاق واسع (علم الأوبئة، علم الفيروسات، المناعة، الأمراض المعدية، الإنعاش، إضافة لعلم أمراض الرئة والطب النفسي).

وقد تميزت النساء أيضا من خلال دورهن في اللجان المحدثة لإدارة الوباء على مستوى هياكل الرعاية الصحية. في هذا الشأن بالتحديد، تبرز جميع الشهادات التي تم جمعها الأهمية البالغة لهذا الموضوع الذي من شأنه إثراء النقاش حول إحداث نمط جديد لإدارة المستشفيات أو «المستشفى المختلف». ويبدو أن بعض المبادرات تستحق التوثيق، مثل مبادرتي مستشفى المنجي سليم في المرسى ومستشفى عبد الرحمان مامي في أريانة وغيرها من المبادرات التي أطلقت في بعض المستشفيات الجهوية.

على الرغم من هذا القدر الكبير من الالتزام، لم يتمكن النساء التونسيات العاملات في قطاع الصحة من الاستفادة من الإعفاءات المتعلقة برفع الحجر الصحي الواردة في الفصل 10 من المرسوم الحكومي المؤرخ في 03 ماي 2020. في الواقع، اضطرت النساء الحوامل العاملات في قطاع الصحة إلى مواصلة العمل في الأقسام الخالية من العدوى. في نفس الوقت لم تراعى ظروف العمل والنقل الوضعية الخاصة لهذه الفئة من النساء.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن موظفات قطاع الصحة لم يستفدن من أي تدابير تسهل عليهن رعاية أطفالهن، لا أثناء الحجر الصحي ولا خلال الفترة الأولى من الحجر الصحي الموجه عند إعادة فتح دور الحضانة ورياض الأطفال.

كما تجدر الإشارة إلى إصابة 141 موظفا من العاملين في قطاع الصحة بفيروس كوفيد-19، أي 13% من إجمالي عدد الإصابات (10 حالات مستوردة و 131 إصابة محلية)، وهو ما يمثل معدلاً مرتفعاً إلى حد ما. لا تتوفر لدينا أي بيانات مبوبة حسب المنظور الجنساني.

مصنفة حسب النوع الاجتماعي		التحقيقات
لا	نعم	
		عدد الفحوصات
		حالات مؤكدة
		معدل العمر
		لحالات التي تم إيوائها بالمستشفيات
		حالات الشفاء
		لحالات التي تم عزلها
		لحالات التي أخضعت للحجر الصحي الإجباري

فيما يتعلق بامتثال التونسيات والتونسيين لتعليمات الوقاية، ووفقا لدراسة ABSURVEY COVID-19 حول آراء المواطنين ومواقفهم وسلوكياتهم المختلف إزاء الجائحة، تبين أن «النساء التونسيات كن أكثر جدية من الرجال فيما يتعلق بالالتزام بتدابير الوقاية والسلامة. وبحسب نفس المصدر، فإن المرأة التونسية أكثر حضورا من الرجل في الجهود الوطنية الرامية للحد من انتشار الجائحة. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الفئة العمرية بين 35 و 45 عاما هي الأكثر وعيا بخطورة الفيروس، مما يجعلها أكثر التزاما من غيرها من الفئات بإجراءات الحجر والعزل والوقاية والسلامة»<sup>3</sup>.

### النساء العاملات في قطاع الصحة زمن جائحة كوفيد - 19



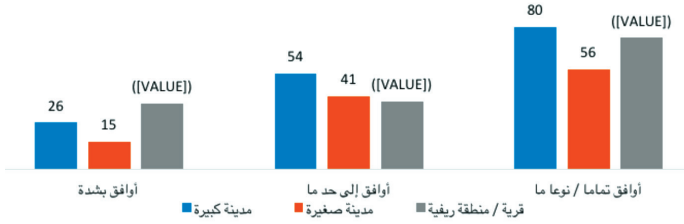
كان للنساء دور أساسي في إدارة هذه الأزمة سواء في الفضاء العمومي أو الخاص.

العمل عن بعد عُشر الموظفين الذين استطاعوا الاستمرار في العمل خلال الحجر الصحي الشامل. وتزداد هذه النسبة إلى الثلث لدى الحُصص الأكثر ثراءً، وفقاً لسبر الآراء الذي أجره المعهد الوطني للإحصاء<sup>5</sup>. وتتطلب مشاركة المرأة في هذا التطور دراسات إضافية.

### التوزيع غير العادل للمهام الأسرية

أما الجانب المهم الآخر فيتعلق بتوزيع الأدوار صلب الأسرة حيث تبين الدراسة التي أجراها المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الرجال قد شاركوا أكثر من المعتاد في قضاء الشؤون المنزلية أثناء أزمة كوفيد-19.

من بين المتزوجات، نسبة الموافقة مع العبارة: "منذ انتشار كوفيد-19، ازدادت مساعدة زوجي لي في القيام بشؤون المنزل ورعاية الأسرة"



عقب فترة الحجر الصحي التام التي امتدت من 18 مارس إلى 4 مايو 2020، وضعت الدولة التونسية خطة تدريجية للحجر الصحي الموجه التي تكونت من ثلاثة مراحل<sup>6</sup>: الأولى من 4 مايو إلى 24 مايو، الثانية من 24 مايو إلى 4 يونيو والثالثة من 4 يونيو إلى 14 يونيو 2020. وكما قال الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة: «نحن لسنا متساوين أمام الأزمة». جعلت هذه الأزمة الصحية مظاهر عدم المساواة أكثر وضوحاً وتزداد حدتها خاصة على مستوى فقدان الوظائف، ونقص الموارد الحيوية وتردي ظروف المعيشة والإسكان والتعرض للأمراض وتدهور إدارة الحياة الأسرية والعلاقات الزوجية وفي العديد من المستويات الأخرى.

استمرت معاناة النساء من آثار أزمة كوفيد-19 خلال الحجر الصحي وبعد رفعه، مما كشف الستار عن واقع عدم المساواة والتمييز المتأصل وعن هشاشة أوضاع شريحة واسعة من السكان من الإناث.

### المرأة في مجال إنتاج المواد الغذائية: دور لا يستهان به وعرفان لا يكاد يذكر

لقد لعبت وقد كان وضع المرأة العاملة في القطاع الفلاحي دوراً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي لكافة التونسيين زمن جائحة كوفيد-19. تشكل النساء الريفيات نسبة 4% فقط من مالكي الأراضي، 58% من اليد العاملة الزراعية، 80% من اليد العاملة في قطاع الغابات و 15% من اليد العاملة الدائمة<sup>4</sup>. فهي تمثل أغلبية القوة العاملة في الأراضي الزراعية التونسية. خلال الحجر الصحي وحظر التجوال، لم تنقطع هؤلاء النساء عن عملهن. وفضلهن لم ينقطع الإمداد الغذائي للتونسيين وتمتعوا بتشكيلة متنوعة من المواد الزراعية والبحرية عالية الجودة. لكن، مقابل ذلك، استمرت معاناتهن من نفس التمييز في بيئة العمل ونفس المخاطر التي تهدد حياتهن أثناء التنقل بين البيت وأماكن العمل.



حقوق الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة / محمد كريت

هناك جانب مهم آخر من جوانب أزمة كوفيد-19 وهو الازدهار الكبير للرقمنة والخدمات عبر الإنترنت: فكانت منظومة العمل عن بعد والتعليم عن بعد والروبوتات والطائرات المسيّرة (درون) والتجارة الإلكترونية، عبارة عن أسلحة لمقاومة الجائحة. «وقد شملت منظومة

5 رصد التأثيرات الاقتصادية لأزمة كوفيد-19- على الأسر التونسية. تحليل المعطيات الخاصة بالموجة الأولى (29 أبريل 2020 - 8 مايو 2020). 28 مايو 2020

6 [http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_36452-5-OEIoQXeDYS/Recherche-JORT/SYNC\\_49067511](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_36452-5-OEIoQXeDYS/Recherche-JORT/SYNC_49067511)

4 <https://www.leconomistmaghreb.com/2019/03/04/femmes-milieu-rural/g>

## النساء والحق في الوصول للعدالة

بعد تعليق العمل في كافة المحاكم اعتباراً من تاريخ 16 مارس 2020<sup>7</sup>، تم الإعلان عن خطة تدريجية لاستئناف العمل بواسطة المنشور الوزاري الصادر في 3 مايو 2020<sup>8</sup>. وتتكون هذه الخطة من ثلاث مراحل للعودة التدريجية للعمل:

المرحلة الأولى: من 4 إلى 24 مايو - المرحلة الثانية: من 25 مايو إلى 4 يونيو - المرحلة الثالثة: اعتباراً من 5 يونيو، يتم استئناف العمل في كافة المحاكم. أمام ارتفاع منسوب العنف المسلط على النساء بمختلف أشكاله خلال فترة الحجر الصحي، أعلنت الوزارة عن استئناف العمل على كافة القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفولة المهددة منذ الرابع من ماي، بالإضافة للقضايا المتعلقة بالتزامات النفقة. ومع ذلك، في مذكرة المجلس الأعلى للقضاء (CSM) المؤرخ 8 ماي 2020<sup>9</sup>، تم الإعلان عن خطة أخرى لاستئناف العمل تشير إلى استئناف قضاة الأسرة إجراءات إصدار أوامر حماية للضحايا من النساء ابتداء من 14 ماي.

ويمكن أن يؤدي هذا الاختلاف في المواقف إلى تهديد الأمن القانوني للناجيات من العنف وحقوق النفقة المستحقة بالنسبة لبعض النساء. وقد عُقدت جلسة عامة للاستماع إلى وزير العدل في 19 مايو 2020 بشأن عمل أجهزة الوزارة خلال فترة الحجر الصحي الموجه. وأكد الوزير خلال هذه الجلسة أن جميع القرارات تتخذ بعد التشاور مع الجهات المعنية المختلفة، وأن هذه الاختلافات هي إشارات إيجابية واضطرابات «عادية» بسبب التحول الديمقراطي<sup>10</sup> والمشهد المؤسسي الجديد.

القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة التي عرضت على النيابة العامة: واصلت النيابة العمومية عملها خلال فترات الحجر الصحي المختلفة، وأعلنت وزيرة العدل عن تصنيف هذه القضايا المتعلقة بهذه الفترات المختلفة<sup>11</sup> من خلال المحاضر التي تمت إحالتها للنيابة العمومية:

4263 محضراً في علاقة بالحجر الصحي			
مخالفات متعلقة بالعنف ضد المرأة والأطفال	مخالفات اقتصادية	مخالفات متعلقة بعدم احترام حظر التجوال	مخالفات متعلقة بعدم احترام الحجر الصحي
124	149	2552	1438
3%	3.5%	60%	33.5%

● قد يبدو المعدل المنخفض نسبياً للقضايا المعروضة على النائب العام في تضارب مع المعدل المرتفع للمكالمات قصد الإبلاغ عن حالات العنف؛ ويمكن تفسير هذا التفاوت بتوجه وكيل الجمهورية خلال هذه الفترة إلى قبول الحالات الخطيرة للغاية من العنف الجسدي والجنسي فقط دون غيرها من الحالات ولكن أيضاً بسبب تعطيل جزئي في سلسلة الإجراءات الجزائية الذي تسببت فيه ظروف الحجر الصحي (بدءاً من الإبلاغ عن العنف وتقديم الشكوى)

● ويفترض أن يعود هذا المعدل للارتفاع بعد استئناف المحاكم أعمالها.

## الحجر الصحي الموجه ومسألة رعاية الأشخاص المعالين

لقد أعادت التدابير الحكومية لل قضية الرعاية والمساعدة إلى المعالين والأطفال والمسنين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الواجهة. ويتم تأمين هذه الرعاية عادة من طرف النساء وفي غياب تام لأي تقدير أو اعتبار. وقد تفاقمت هذه المشكلة خلال أزمة كوفيد-19- مع إغلاق الحضانات ورياض الأطفال ومراكز التعليم الخاص أبوابها. وقد أدى انقطاع أعوان الرعاية الأساسية و المعينات المنزلية عن العمل إلى تدهور الوضع.

تسبب نشر الأمر الحكومي عدد 208-2020 المؤرخ في 2 مايو 2020، الذي حدد أحكام الحجر الصحي الموجه، في جدل كبير بشأن الفصل 10 الذي أدى إلى إلزام أمهات الأطفال دون سن 15 سنة بالحجر الصحي التام.

وبموجب هذا القرار، اعتبرت حضانة الأطفال مسؤولة حصرية للأم يمكن أن تؤدي إلى وقف جميع الأنشطة المهنية للأمهات وفقاً لهذا التقسيم للأدوار على أساس النوع الاجتماعي وهي تقسيم غير متكافئ وتمييزي.

9 [https://www.facebook.com/photo?fbid=996856440729905&set=a.579942079088012\(en-arabe\)](https://www.facebook.com/photo?fbid=996856440729905&set=a.579942079088012(en-arabe))

10 <https://www.youtube.com/watch?v=wxHQJ3Wf2E&t=23252s>

11 انظر جلسة يوم 19 مايو أمام مجلس نواب الشعب.

7 المنشور الوزاري الصادر عن وزارة العدل بتاريخ 15 مارس 2020.  
8 منشور متعلق بتنفيذ الأمر الحكومي عدد 208 لسنة 2020 المؤرخ في 02 مايو 2020 والمتعلق بضبط إجراءات وتعليمات الحجر الصحي الموجه الذي يقضي تولى وزارة العدل تحديد المراحل والشروط والمجالات الخاصة باستئناف العمل تدريجياً في المحاكم»  
<https://www.facebook.com/ministere.justice.tunisie/photos/a.3364863583577639/336486366357763>

## الصحة؛ وصول النساء لخدمات الرعاية الصحية ووضعية المرأة العاملة بالقطاع الصحي

الوصول لخدمات الرعاية خلال الحجر الصحي في الوقت الحالي، لا تتوفر لدينا إحصاءات لقياس حجم آثار وباء كوفيد-19- على توافر هذه الخدمات وإمكانية الحصول عليها لأسباب تتجاوز المرض نفسه. وينبغي التوقف عند هذا الجانب المتمثل في كيفية إدارة الأزمة، نظرا لأهميته ولضرورة استخلاص الدروس منه. وليس لدينا في الوقت الحالي سوى جملة من تصريحات لمديري العديد من أقسام المستشفيات؛ حيث أعرب هؤلاء المسؤولون عن مخاوفهم من حدوث مضاعفات خطيرة في حالات بعض النساء الحوامل الخاضعات للمراقبة الطبية بسبب الحمل الخطير أو المرض المزمن (أمراض القلب والأوعية الدموية وارتفاع ضغط الدم والسكري) أو حتى للسرطان واللاتي لم تستطعن استشارة الطبيب خلال فترة الوباء. حتى أقسام الاستعجالي في المستشفيات التي تكون عادة مكتظة - التي ظلت مفتوحة خلال الوباء - هجرها المرضى. وقد دق أعوان الصحة ومنظمات المجتمع المدني<sup>15</sup>،<sup>16</sup> ناقوس الخطر أمام التباطؤ أو حتى التوقف في عدة مناطق عن تقديم خدمات الصحة الأساسية.

## العنف المرتكب ضد النساء زمن أزمة كوفيد - 19

تشير البيانات المجمعة من خطوط المساعدة الهاتفية ومراكز استقبال الناجيات من العنف إلى زيادة في طلبات المساعدة والإيواء الاستعجالية. في الفترة ما بين 23 مارس و 31 مايو، تم تسجيل 9800 الاتصال ورد على الأرقام المجانية التي سخرتها وزارة المرأة للفرض، وهو ما يمثل زيادة بواقع تسع مرات أكثر من المعتاد. ومن بين 9800 اتصال، تعلق 2700 منها بحالات عنف. وهكذا، لم تكن كافة الاتصالات تتعلق بالإبلاغ عن العنف وحده، حيث ورد عدد كبير منها من نساء لديها دعاوى قضائية معلقة و / أو النساء الطالبات للمساعدة المالية والمادية. فيما يتعلق بتصنيف العنف، فقد تم تحديد الأنواع التالية وفق تصريحات السيدة حنان البنزرتي، المكلفة ببرنامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي صلب وزارة المرأة<sup>17</sup> :

- 90% من الاتصالات تعلقت بالعنف اللفظي
- 80% بالعنف النفسي،
- 76% بالعنف الجسدي،
- 37% بالعنف الاقتصادي،
- 17% بالعنف الجنسي،



أدى الموقف الحازم لمنظمات المجتمع المدني<sup>12</sup> ووسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية إلى تغيير سريع للنص واعتماد أمر حكومي جديد في 3 ماي 2020 حيث تم تحديد الشرائح المعنية بالحجر الإلزامي، وهي الأطفال دون سن 15 سنة والأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً<sup>13</sup>.

وقد استأنفت رياض الأطفال ودور الحضانه أنشطتها يوم 24 ماي، بينما أعادت مراكز التعليم الخاص بالأطفال المتوحدين وذوي الإعاقة يوم 18 ماي.

ارتبط التأخير في استئناف نشاط رياض الأطفال ودور الحضانه بصعوبات جمة. ولم يستطع الأولياء اصطحاب أبنائهم لهذه المؤسسات الخاصة في معظمها لأن أطقمها الإدارية متكونة أساسا من النساء. وقد أدت الصعوبات التي شهدتها هذا القطاع، الذي تتكون معظم إدارته من النساء، بنسبة 90%، إلى الإغلاق النهائي لبعض رياض الأطفال ودور الحضانه.

وأمام هذه الصعوبات، تبنت كل من وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والبنك التونسي للتضامن (BTS) برنامجا لمساعدة دور الحضانه ورياض الأطفال ومراكز الرعاية المختصة، خلال فترة جائحة كوفيد-19<sup>14</sup>. كشفت أزمة كوفيد-19 النواقص الهامة نظام التغطية الاجتماعية لكافة إجراءات الرعاية. حيث لا تلقى الخدمات التي تقدمها النساء في هذا المجال إلا قدرا ضئيلا من التقدير والتمكين ولا تحظى مؤسسات الرعاية بالمكانة والدعم اللذان تستحقهما (دور الحضانه ورياض الأطفال ومراكز التعليم المتخصصة ودور التقاعد). ليس هناك إطار قانوني أو اجتماعي ينظم عمل الموظفين في هذا القطاع (مقدمي الرعاية والعمال المنزليون).

طالما شكّل تقاسم المهام المنزلية ورعاية الأطفال بين الرجال والنساء مصدرا للنزاعات صلب الأسرة. وكانت أزمة كوفيد-19- أيضا فرصة لإعادة ترميم دور الآباء وتقاسم المسؤوليات بين كلا الوالدين، ويجدر التساؤل هنا عن مدى تأثير الحجر الصحي على التصورات الاجتماعية لمفهوم الرجولة ولتقاسم الأدوار صلب العائلات.

15 رقم النداء: مساهمة الخط العمومي الصحي الأول في استمرارية الخدمات ومكافحة وباء Covid-19 مساهمة الخط الصحي الأول، التي وفقتها العديد من منظمات المجتمع المدني والشخصيات، 2 أبريل 2020  
16 هبة بن رمضان، ماذا لو كان نظامنا الصحي قادرا على خفض منحنى وباء كوفيد-19-، 5-19 أيار، 28 مارس 2020.  
17 <https://news.gnet.tn/Les+Tunisiennes+faces+aux+violences+%3A+les+formes%2C+et+les+raisons%2C+selon+une+experte+>

12 <https://www.facebook.com/femmesdemocrates/photos/a.247294818675110/3722876291116928/?type=3&theater>  
13 [http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_29472-89-SNwQbBjZxN/PageDer-nierParu/SYNC\\_-79450730](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_29472-89-SNwQbBjZxN/PageDer-nierParu/SYNC_-79450730)  
14 <https://lapresse.tn/58651/lancrement-dun-nouveau-programme-de-soutien-aux-creches-jardins-denfants-et-garderies-scolaires/Dn>

وعلى هذا المستوى بالتحديد، واجهت الأطراف المتدخلة صعوبات جمة في تنسيق عمليات استقبال النساء الناجيات من العنف ورعايتهن خلال هذه الفترة. وقد تفاقم هذا الوضع الذي كان قائماً حتى قبل الأزمة الصحية أكثر فأكثر خلال فترة الحجر الصحي. وقد كانت توجيهات وأدلة الرعاية متعددة القطاعات الخاصة بالنساء ضحايا العنف غير مجدية زمن الوباء.

وقد كان الاستطلاع الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بواسطة المكتب الإقليمي للدول العربية، بهدف توثيق أثر كوفيد-19 على سلوكيات وممارسات الرجال والنساء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة غنيا بالدروس والاستنتاجات.

أجريت هذه الدراسة على الإنترنت بمشاركة 1508 تونسياً تتراوح أعمارهم بين 18 سنة وما فوق، من بينهم 502 امرأة. بعد تحليل البيانات، تم تبويب النتائج حسب الجنس والشريحة العمرية والمستوى التعليمي بالنسبة للسكان التونسيين. صرح 52% ممن أجريت معهم المقابلات أنهم شهدوا و / أو عرفوا امرأة تعرضت للعنف المنزلي وشهد 32% منهم حالات عنف ارتكبه فرد من أفراد الأسرة خلال فترة الحجر و 35% أبلغوا عن حالات التحرش الإلكتروني (عبر الإنترنت). وفقاً للمجيبين على هذا الاستبيان، فإن 26% فقط من النساء ضحايا العنف طلبن المساعدة و / أو اشتكين: 22% للشرطة، 16% للأصدقاء وأفراد العائلة، 10% للمحاكم و 8% منهن التجأن لمراكز الإيواء و 8% للمنظمات غير الحكومية. ويعتقد أكثر من 50% من المستجيبين أن احتمال تعرض النساء للعنف أعلى خلال فترة الحجر الصحي.

حتى لو كان نطاق الدراسة يقتصر على استكشاف التصورات والآراء إزاء الأحداث ولا يسمح بحساب التوجهات السائدة، فإن مواقف الأشخاص الذين تم استجوابهم مثيرة للاهتمام.

وبالفعل، يعتقد 75% من المستجيبين بأن حماية النساء ضحايا العنف يجب أن يكون أمراً ذي أولوية خلال فترة هذه الأزمة، بينما لا يتفق 69% منهم مع فكرة ضرورة تحمل المرأة للعنف من أجل الحفاظ على تماسك الأسرة، خاصة في الأوقات الصعبة. ويتفق مع فكرة التفاوض عن العنف من أجل الأسرة 40% من الرجال مقابل 24% من النساء.

22% من الحالات، تم الإبلاغ عن العنف ضد الأطفال

ويجدر التنويه بشكل خاص فيما يتعلق بمنسوب العنف الاقتصادي، الذي شهد ارتفاعاً حاداً زمن أزمة كوفيد-19، مع 37% من الاتصالات في الغرض مقارنة بنسبة 7.1% فقط وفقاً للدراسة الوطنية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي سنة 2010<sup>18</sup>. العنف الاقتصادي كما عرفه القانون عدد 58 لسنة 2017 هو: « كل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه استغلال المرأة أو حرمانها من الموارد الاقتصادية مهما كان مصدرها كالحرمان من الأموال أو الأجر أو المداخيل، والتحكم في الأجور أو المداخيل، وحضر العمل أو الإكراه عليه.» وقد شكّل موضوع 37% من البلاغات الهاتفية.

وهذا النوع من العنف جدير بالمزيد من الدراسة والمتابعة خلال فترة ما بعد الوباء. بالرغم من تزايد هذا النوع من النداءات، نجد أن وزارة الداخلية قد أعلنت عن انخفاض في عدد الشكايات التي تم تقديمها لوحدها المختصة خلال شهر أبريل 2020<sup>19</sup> على النحو المبين أدناه:

الشهر / السنة	عدد الشكايات	انخفاض بواقع 62%
أبريل 2020	1268	بين 2019 و 2020
أبريل 2019	3297	

وتشير إحصاءات وزارة العدل إلى انخفاض مماثل في عدد الشكاوى المقدمة بخصوص حالات العنف ضد المرأة والطفولة. حيث أعلنت وزيرة العدل عن 124 حالة تمت إحالتها على النيابة العامة خلال الفترة المتراوحة من بداية الحجر وحتى 19 ماي 2020.

يمكن تفسير الفرق بين الزيادة الملحوظة للبلاغات الواردة على الخطوط الساخنة والانخفاض المسجل على مستوى وزارتي العدل والداخلية بما يلي:

- الصعوبات التي تواجه النساء في الوصول إلى مركز الشرطة أو الحرس الوطني بسبب قيود الحجر الصحي ونقص وسائل النقل وحظر التجول وخاصة الخوف من الإصابة بفيروس كورونا.
- إعادة تنظيم عمل مختلف الجهات المتدخلة: تقليص فترات العمل وعدد الموظفين ونقص تجهيزات الحماية.
- الصعوبات الكبيرة على مستوى التنسيق بين مختلف القطاعات، وخاصة وزارات الداخلية والعدل والصحة والشؤون الاجتماعية...

### تونس 2016-2020

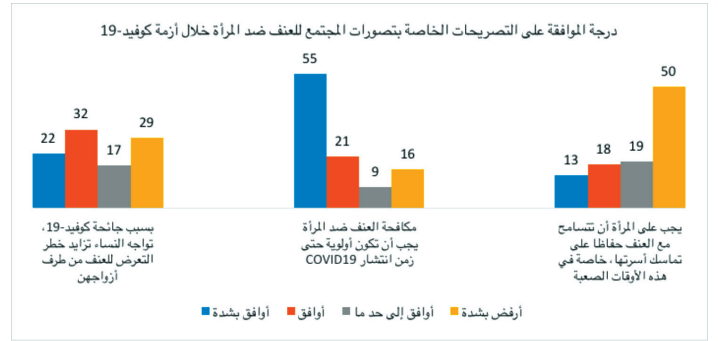
جاءت أزمة كوفيد لتزيد من حدة وضع قائم من عدم المساواة بين الجنسين. وكانت حصيلة تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي واضحة وضوح الشمس في هذا الصدد. حيث سجلت تونس تراجعاً في كافة المجالات التي تناولها التحليل في إطار هذا التقرير، وخاصة منها قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد والسياسة. على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية، احتلت تونس أحد المراكز الأخيرة.

كما يجدر التذكير بأن معدل نشاط المرأة التونسية بلغ 26.3% مقارنة بـ 68.7% للرجال، ومعدل البطالة 23.5% مقارنة بـ 12.4% بالنسبة للرجال في 2016. وتجاوز معدل البطالة بين حاملي شهادات التعليم العالي 40.8% بالنسبة للنساء و 21.2% بالنسبة للرجال.

**ملحوظة هامة: البيانات المتعلقة بالفقر وهشاشة الأوضاع والمصنفة حسب الجنس نادرة جداً وهي لا تأخذ في الاعتبار وضعية المرأة.**

ستؤدي الجائحة إلى تراجع كبير يمكن أن يبلغ 6% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتصريحات رئيس الحكومة أمام مجلس نواب الشعب. سوف تتأثر العديد من القطاعات التي توظف أعداداً كبيرة من الإناث. وهي، أساساً، السياحة وصناعات النسيج والملابس والأحذية والصناعة الميكانيكية والكهربائية، ومن ثم، العديد من الحرف الصغيرة التي تشارك فيها المرأة، وفي مقدمتها الصناعات التقليدية.

أما الدراسة التي أعدها المعهد الوطني للإحصاء في شراكة مع مجموعة البنك الدولي<sup>22</sup> بعنوان «رصد الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على الأسر التونسية. تحليل معطيات الموجة الأولى (29 أبريل - 8 مايو 2020)» فهي تفيد بأن:



والأهم من حيث الإجراءات، هو الموقف الإيجابي للمشاركين الذين صرحوا، بنسبة 60%، أنهم مستعدون للإبلاغ عن العنف ضد المرأة، في حين عبر 70% منهم عن استعدادهم للمشاركة في إجراءات الوقاية من هذا النوع من العنف في محيطهم الاجتماعي. كانت هذه النسبة متكونة في معظمها من النساء والشباب.

### أوجه التمييز بين الجنسين والضرر والهشاشة

وكما أعلنت منظمة العمل الدولية في شهر أبريل 2020: «بغض النظر عن المكان والقطاع الاقتصادي، فإن تأثير الأزمة قاسياً على القوى العاملة العالمية». في تونس، لم يتم بعد قياس الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على السكان، وخاصة على النساء منهم؛ ومن المتوقع أن تكون التأثيرات على مواطن الشغل كبيرة بالنسبة لهن، حيث سوف تفقد أعداد كبيرة منهن وظائفهن ومصدر رزقهن الوحيد.

### الجدول 1. تطور مؤشر الفجوة الجندرية

2020		2006		
0.644	124	0.629	90	المؤشر العالمي
0.434	142	0.480	97	المشاركة الاقتصادية
0.970	106	0.959	76	التعليم
0.971	107	0.966	98	الصحة:
0.201	67	0.110	53	السياسة
153		144		عدد البلدان

22 رصد التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-19 على الأسر التونسية. تحليل المعطيات الخاصة بالموجة الأولى (29 أبريل 2020 - 8 مايو 2020)، مايو 2020

20 (<http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2020/dataexplorer>)

21 <https://news.gnet.tn/tunisie-fakhfakh-devoile-le-plan-de-sauvetage-et-de-retablissement-de-la-confiance/>

90.58% من المستفيدين من مساعدة جمعية بيتي كانوا في حالة تعطيل عن العمل أو دون وظيفة أو بطالة أو دون مصدر دخل و 52.05% دون تغطية اجتماعية.

وقد خلص فريق عمل الجمعية إلى ما يلي:

«إن ما يهدف له تقريرنا بالتحديد هو أوجه عدم المساواة متعددة المستويات والمتضاعفة التي كشفتها وزادت من حدتها في نفس الوقت أزمة كوفيد-19- إزاء شريحة واسعة من الأشخاص، ومن ضمنها النساء اللاتي يعانين من هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأطفالهن وأسرهن.»

وحسب مذكرة قدمتها مؤسسة «إيندا للتمويل»<sup>25</sup> التي تقوم بتمويل نحو 400,000 من باعثي المؤسسات الصغرى، بواقع أسرة واحدة من سبعة أسر تونسية، مما يؤثر في حياة حوالي مليون ونصف من التونسيين والتونسيات، 4% من هؤلاء صرحوا بأنهم أغلقوا مؤسساتهم بشكل نهائي. 70% من الأنشطة والمشاريع توقفت عن العمل بشكل مؤقت. وقد كان قطاع الصناعات التقليدية هو الأكثر تضررا، مع أكثر من 90% من المؤسسات في حالة إغلاق نهائي أو مؤقت. بالإضافة إلى ذلك، شهد واحد من كل مشروعين نشطين انكماشاً في رقم أعماله بنسبة 60%. ووفقاً لهذه الإحصائيات، قد تزيد هذه الأزمة ستزيد من حدة التفاوت بين مختلف شرائح المجتمع. فقد تأثرت الشرائح الأكثر فقراً بواقع ضعف التأثير على الآخرين. وقد فقد الكثير موارد الحياة الأساسية. أمام هذه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وضعت الدولة التونسية آلية هامة للدعم الاجتماعي. «وقد ترجمت هذه الآليات إلى تخصيص 650 مليون دينار، منها 400 مليون دينار بعنوان المساهمة الاستثنائية في تمويل البطالة الفنية التي اضطرت لها آلاف المؤسسات و 250 مليون دينار بعنوان المساعدة الاجتماعية لفائدة مليون عائلة من العائلات ضعيفة الدخل والتي تأثرت أكثر من غيرها بالحجر الصحي»<sup>26</sup>.

لم تتضمن المساعدة الاجتماعية منظورا وفق النوع الاجتماعي، حيث لم تستطع العديد من النساء التي كان أزواجهن غائبين من التمتع بالمساعدة الاستثنائية بسبب غياب صفة رب الأسرة.<sup>27</sup>

لذا، على سبيل المثال، حصلت 623.000 أسرة ضعيفة الدخل (عائلات حاصلة على بطاقة الرعاية الصحية منخفضة التكلفة AMGII) على منحة نقدية قدرها 200 دينار. بالنسبة لـ 86.5% من الأسر المتمتعين بطاقة AMGII، كان المستفيد الرئيسي في الأسرة من الذكور.

- قامت أكثر من ثلث الأسر التونسية الأكثر فقراً بتخفيض كمية وجودة المواد الغذائية المستهلكة خلال فترة الحجر الصحي الشامل.
- ثلثي الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع، والذين كانوا يعملون قبل الحجر الصحي، لم يعودوا إلى عملهم بعد.
- 60% من الموظفين المتوقفين عن العمل صرحوا بأنهم لم يستلموا أية رواتب بعد. ويشكل هؤلاء نسبة 80% من الشريحة الأكثر فقراً التي تمثل 40% من السكان. تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج لم تخضع للتبويب وفق النوع الاجتماعي.

دراسة «التأثير الاقتصادي الجزئي لأزمة كوفيد- 19 في تونس: تحليل من حيث هشاشة وضع الأسر والمؤسسات الصغرى»<sup>23</sup> التي أجرتها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تتوقع أثراً كبيراً على معدلات الفقر المالي بالنسبة للنساء.

«إن النساء العاملات في القطاع الفلاحي وغيره وكذلك العاطلات عن العمل هن من يعانين من الآثار السلبية بالدرجة الأولى. حيث أن هذه الصدمة لا تهدد فقط بتمديد كل المكاسب التي تم إحرازها على مدى السنوات العشر الماضية في مكافحة الفقر، بل إنها قد تتسبب أيضاً بـ «تأنيث» الفقر»<sup>23</sup>.

يتضمن تقرير جمعية بيتي «كوفيد- 19، بين كشف وزيادة حدة عدم المساواة متعددة المستويات إزاء المرأة»<sup>24</sup> لمحة عن الأشخاص البالغ عددهم تسعاً وتسعين (99) الذين التجأوا للجمعية بين الثاني من أبريل 2020 و 25 مايو 2020.

وقد كانت الطلبات تتعلق أساساً بما يلي:

المساعدة المالية والمادية	47.5%
الإرشاد القضائي بخصوص حالات العنف الزوجي والأسري	20.2%
المتابعة الاجتماعية	14.1%
الإيواء	13.1%
الرعاية والمتابعة الصحية الجسدية والمعنوية	5%

26 <https://www.webmanagercenter.com/2020/05/27/450883/crise-economique-lenjeu-social-et-les-recommandations-proposees-2eme-partie/>

27 حسب تقرير الدراسة التقييمية لبرامج المساعدة الاجتماعية في تونس، الصادر عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والبنك الإفريقي للتنمية، في مايو 2017.

28 <https://www.oxfam.org/fr/publications/la-justice-fiscale-en-tunisie-un-vaccin-contre-lausterite>

23 «التأثير الاقتصادي الجزئي لأزمة كوفيد-19- في تونس: تحليل من حيث هشاشة وضع الأسر والمؤسسات الصغرى» التي أجرتها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD. تونس 2020

24 التقرير العاجل - بيتي - كوفيد-19. - مارس-أبريل-مايو 2020. وباء كوفيد-19: عامل كشف وتعميق حالة عدم المساواة متعددة المستويات إزاء المرأة

25 ماهي الاستراتيجيات التي يجب توخيها للحد من تأثير أزمة كوفيد-19- على شرائح المجتمع الأكثر هشاشة، مساهم مؤسسة إندا للتمويل في منتدى ابن خلدون للتنمية، 19 مايو 2020.



## الحصول على القروض والآلات والأسواق ومناصب المسؤولية<sup>32</sup>

وبشكل عام، تعيش المرأة الريفية التونسية أوضاعاً هشة ولا تتمتع بظروف عمل لائقة، ولا تحظى سوى نسبة 20% منهن بالغطية الاجتماعية. وهي الأكثر تضرراً من الرجل بالفقر ونادراً ما تستفيد من مزايا التنمية.

وقد أكدت كافة الدراسات على استمرار تعرض هذه الفئة من النساء العاملات للعنف الاقتصادي وحتى المؤسسي في بعض الأحيان، وذلك رغم التقدم الحاصل على مستوى الإصلاحات التشريعية. وتقدر الفجوة على مستوى الأجور بين النساء والرجال بـ 35.5% في القطاع غير المنظم. على عكس أجور الرجال، كانت أجور النساء دائماً أقل من الأجر الأدنى المضمون بين المهنيين (SMIG). ففي القطاع الخاص، يقدر متوسط الأجور بين النساء والرجال بـ 25.4%<sup>33</sup>.

وتعد حوادث المرور التي تتعرض لها النساء العاملات في القطاع الفلاحي مأساة حقيقية دائمة على مدى سنين عديدة. وتواصل النساء التعرض لاحتمالات الحوادث المرورية الخطيرة في غياب تام لاحترام أبسط قواعد السلامة المرورية وظروف النقل اللائقة.

في عام 2016، قامت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (MFFES) والاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (UTAP) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف (UTICA) في شهر أكتوبر بتوقيع بروتوكول يهدف إلى تنظيم نقل النساء العاملات في قطاع الفلاحة. ولم تتوقف الحوادث حيث تعثر تنفيذ هذا البروتوكول بسبب بعض الصعوبات. وفي أبريل 2019، إثر الحادث المأساوي الذي وقع في مدينة السبالة بسيدي بوزيد الذي خلف 13 قتيلة و 20 جريحة، تمت المصادقة على القانون عدد 51 لسنة 2019 بشأن إحداث صنف «نقل العملة الفلاحين».

منذ بداية الجائحة، سجلت تونس 4 حوادث مرور خطيرة على الأقل التي كانت ضحاياها من النساء العاملات في القطاع الفلاحي. على إثر حوادث مرورية، جرحت سبعة نساء من العاملات الفلاحيات في منطقة الرقاب، يوم 8 مايو 2020<sup>34</sup>، و 11 امرأة في 31 مايو 2020 و إحدى عشر امرأة أخرى يوم 9 يونيو 2020 من بينهن من أصبن بجروح خطيرة خلال حادث مرور آخر<sup>35</sup>، ويوم 16 يونيو توفيت امرأة وجرحت 14 عاملة فلاحية<sup>36</sup>. احتجاجاً على هذا الوضع، نشرت مجموعة من الجمعيات التونسية (أصوات نساء و المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية FTDES) بياناً يوم 17 يونيو 2020 للمطالبة بتنفيذ

لجابهة الفقر والخصاصة، يؤكد العديد من الأطراف الفاعلة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل على أهمية العدالة الضريبية. حيث أن السياسة الجبائية الحالية لا تراعي عدم المساواة خاصة في الضرائب غير المباشرة «التي تلقي بثقلها بصورة غير متكافئة على كافة التونسيين دون التمييز بين مستويات الدخل. على سبيل المثال، في 2018، كانت الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة وأداءات الاستهلاك ومعاليم الجمارك وغيرها) تمثل ثلثي المساهمات التي يتم جمعها. « وهكذا هي الحال بالنسبة للضرائب المباشرة: حيث تفوق الضرائب المفروضة على الموظفين قيمة ضرائب أصحاب الأعمال الحرة إلى جانب استفادة العديد من الشركات من الامتيازات الضريبية غير المنتجة. إلى جانب اللامساواة الضريبية، تعاني تونس من التهرب الضريبي على نطاق واسع. « على تونس أن تواجه تهرباً ضريبياً بما قدره 1,5 مليار دينار سنوياً، أي بواقع 25% من الميزانية المخصصة للتنمية في 2019<sup>29</sup>»

ويعد من الضروري إجراء دراسات تكميلية بهدف تحليل تأثير عدم المساواة الضريبية على تفكير المرأة. من المشروع افتراض أن السياسة الضريبية الحالية تزيد من هشاشة وضع النساء ومن فقرهن.

يبدو أن الإصلاح الضريبي أمر لا مفر منه في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 ومن أجل كبح جماح الأزمة الاقتصادية. في تقريرها بعنوان «العدالة الضريبية في تونس، لقاح ضد التقشف» اعتبرت منظمة أوكسفام أن العدالة الضريبية هي الحل البديل للتقشف وأحد العلاجات الأساسية ضد عدم المساواة في تونس<sup>30</sup>.

## رموز هشاشة وضع المرأة التونسية زمن أزمة كوفيد-19

● المرأة العاملة في قطاع الفلاحة: المنسيات في الأرض خلال أزمة كوفيد-19 تعيش 1.786.261 امرأة تونسية في المناطق الريفية، أي بواقع 32% من مجموع النساء التونسيات و 50.4% من سكان الريف، وفقاً لآخر إحصاءات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. تشكل النساء الريفيات نسبة 4% فقط من مالكي الأراضي، 58% من اليد العاملة الزراعية، 80% من اليد العاملة في قطاع الغابات و 15% من اليد العاملة الدائمة<sup>31</sup>. فهي تمثل أغلبية القوة العاملة في الأراضي الزراعية التونسية.

وفي هذا الإطار أكد الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر 2019، في البيان الذي قدمه بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية أنهن: «يزرعن الأرض، يوفرن الغذاء والماء والمحروقات ويعلن أسراً بأكملها، لكن ليس لديهن حق متكافئ في ملكية الأراضي وفي

33 <http://www.onagri.nat.tn/uploads/Etudes/securite%20alimentaire.pdf>

34 <https://www.tunisienumerique.com/tunisie-sept-ouvrieres-agricoles-blessees-dans-un-accident-de-la-route-au-regueb/>

35 <https://directiof.webmanagercenter.com/2020/06/09/tunisie-onze-femmes-travaillant-dans-le-secteur-agricole-victime-dun-accident/>

36 <https://africanmanager.com/transport-des-travailleurs-agricoles-le-gouvernement-appelle-a-assumer-sa-responsabilite/>

29 <https://www.webmanagercenter.com/2019/02/22/431400/evasion-fiscale-en-tunisie-estimee-a-15-milliard-de-dinars-par-an-expert/>

30 <https://www.oxfam.org/fr/publications/la-justice-fiscale-en-tunisie-un-vaccin-contre-lausterite>

31 <https://www.leconomistemaghreb.com/2019/03/04/femmes-mileu-rural/g>

32 <https://unic.tunis.org.tn/2019/10/14/message-du-secretaire-general-de-lonu-antonio-guterres-a-loccasion-de-la-jouree-internationale-de-la-femme-rurale-15-octobre-2019/#more-14786>

أثناء أزمة كوفيد-19، وخاصة خلال فترة الحجر الصحي، اضطرت العاملات المنزليات للتوقف عن العمل (باستثناء اللاتي تعشن في بيت المشغل). وأدى ذلك إلى فقدان مصدر الزرق وتفاقم حالتهم الهشة.

« أعلنت وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن أسماء الصحيري، في 8 مايو 2020، أن المعينات المنزليات سوف تستفدن قريباً خط تمويل خاص من البنك التونسي للتضامن BTS والجمعية المهنية التونسية لمؤسسات التمويل الصغير. هذه المبادرة هي أيضاً طريقة لتعداد مديرات المنازل في تونس وبناء قاعدة بيانات تجمع بيانات الاتصال الخاصة بهم. ستسهل هذه الآلية الإجراءات الإدارية والقانونية لدعم هؤلاء النساء في المستقبل.<sup>40</sup> »



41

### الوضعية الخاصة بالسجينات

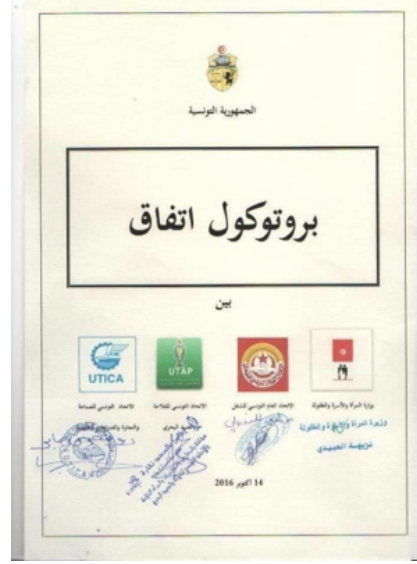
أكدت وزارة العدل عدم وجود إصابات بفيروس كوفيد-19 في كافة السجون ومراكز الحجز في تونس وذلك بفضل التدابير الوقائية المتخذة<sup>42</sup>. نشرة الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب<sup>43</sup> (INPT) في 15 مايو 2020 تقريرها المتعلقة بالزيارات التي أجريت في شهر أبريل<sup>44</sup>. كشفت العديد من البيانات المتعلقة بوضعية السجينات عن أوجه قصور تتعلق بعزل السجينات ونقص المعلومات والتوترات النفسية التي يتعرضن لها.



معطيات سجن النساء بمنوبة:

تم الإفراج عن حوالي 23% من النساء المحتجزات في سجن منوبة في مناسبتين للعضو الرئاسي في شهر مارس<sup>45</sup>. وبالتالي انخفض

القانون عدد 51 لسنة 2020، عاما كاملا بعد المصادقة عليه.



### العمالة المنزلية

من المعروف عموماً في تونس أن عاملات المنازل (يطلق عليهن عادة «المعينة المنزلية» أو «الخادمة») يواجهن وضعية من عدم استقرار الكبير ليس فقط بسبب انعدام التنظيم القانوني للقطاع وغياب تدابير الحماية الاجتماعية ولكن أيضاً بسبب الوصم الاجتماعي.

يعرف القانون عدد 25 لسنة 1965 الصادر في 1 يوليو 1965 المنقح بالقانون عدد 32 لسنة 2005 الصادر في 4 أبريل 2005، الوضع القانوني للعاملات المنزليات كالتالي: «يعتبر عاملاً منزلياً كل أجير مرتبط بخدمة المنزل كيفما كانت طريقة خلاص أجرته ودوريتها ومستخدم في الأعمال المنزلية بصفة عادية من طرف مستأجر أو عدة مستأجرين لا يقصدون من وراء هذه الأعمال غايات كسبية.\* لم تتغير التشريعات ولم تعتمد تونس بعد الاتفاقية 189.

لا توجد تعداد شامل للنساء العاملات في المنازل ولا يوجد اعتراف قانوني بوضعهن المهني: فهن تعملن دون عقد عمل، وأوقات عملهن غير منظمة، ولا تتمتعن بالتغطية الاجتماعية بشكل آلي.

وقد اهتمت العديد من الدراسات بمسألة العمالة المنزلية في تونس: دراسة منظمة العمل الدولية<sup>37</sup>، دراسة جمعة النساء التونسيات للبحث حول التنمية بشأن العمالة المنزلية (2008-2010)<sup>38</sup> ودراسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات<sup>39</sup>.

tunisien.pdf

42 نفس المصدر

43 تم إحداث الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب بموجب القانون الأساسي عدد 43 لسنة 2013، وباشرت أعمالها بعد انتخاب أعضائها الستة عشر في مارس 2016. وتمثل مهمتها الرئيسية في مراقبة مراكز الحجز والإيقاف، من منظور الوقاية من التعذيب والمعاملات المهنية أو غير الإنسانية للأشخاص المحتجزين. وتشكل الهيئة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب (MNP) في تونس، طبقاً لمقتضيات المصادقة الاختيارية على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

44 [https://www.docdroid.net/CjEsVrO/rapportvisitescovid-19-inpt-avril2020-pdf \(en arabe\)](https://www.docdroid.net/CjEsVrO/rapportvisitescovid-19-inpt-avril2020-pdf (en arabe))

37 دراسة منظمة العمل الدولية: دراسة حول عمالة الأطفال في تونس، 2016.

38 دراسة جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية بشأن العمالة المنزلية (2008-2010)

39 تقرير جمعية النساء الديمقراطيات قيد النشر: العمالة المنزلية في إقليم تونس الكبرى: ظروف العمل، واقع الانتهاكات ومهانات العمل اللائق، د. زبير بن جنات، مايو 2020.

40 <https://tn24.tn/fr/amp/article/de-nouveaux-credits-destines-aux-femmes-de-menage-258910>

41 <file:///F:/L/enfer%20des%20jeunes%20travailleuses%20domestiques,%20fantomes%20pour%20l'Etat%20>

● ضحايا الاتجار بالبشر

بين غرة مارس والرابع من يونيو، تلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 50 تقريراً،<sup>47</sup> بما في ذلك 31 تقريراً بشأن النساء (جميعهن من الجنسية الإفوارية) ويشكلن ضحايا محتملين للعبودية والاستغلال الاقتصادي<sup>48</sup>.

رغم تعليق المقابلات الفردية خلال الحجر الصحي، واصلت الهيئة استقبال البلاغات عبر الخط الهاتفي للطوارئ واستمرت في تنسيق الأنشطة الرامية لتوفير المساعدات الطبية وإيواء الضحايا المحتملين. وتم تأمين مساعدة مباشرة (توزيع المواد الغذائية وحقائب النظافة الشخصية) لفائدة المهاجرين ذوي الأوضاع الهشة بالشراكة مع مكتب تونس لمنظمة الهجرة الدولية.



الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص  
Instance nationale de lutte contre le trafic des personnes

روضة العبيدي، رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

عدد السجينات الجملي في سجن منوبة للنساء من 422 إلى 328.

● وأعربت النساء المحتجزات عن قلقهن الكبير بسبب شح المعلومات وعدم كفاية الدعم النفسي، لا سيما بالنسبة للسجينات الأجنبية ( اللاتي تمثلن 9% من مجموع السجينات).  
● كما اشتكت السجينات من العزلة التامة عن العالم الخارجي (المحامين وأفراد العائلة)، وحتى من نقص مواد العناية الشخصية.

● وأعلنت وزارة العدل عن توفير خدمات التاكسيون لتمكين السجناء من الاتصال بالعالم الخارجي. وحسب الوزارة، قد تمت تعميم هذه الخدمة على 80% من السجون إلى غاية 15 مايو.

● أنشطة المجتمع المدني:

في إطار الحشد والتعبئة ضد التمييز إزاء النساء والفتيات، أطلقت جمعية بيتي في شهر مايو حملة مناهضة العقاب المزدوج الذي تتعرض له النساء اللاتي قضين عقوبات سجنية في السابق.

«تتعرض النساء ممن دخلن السجن سابقاً لوصم اجتماعي يجعل إعادة إدماجهن في المجتمع أمراً شبه مستحيل. وذلك رغم أنهن سبق ودفعن ثمن خطيئتهن. وعلينا أن نعرف نهياً لهن مكانا للعيش في المجتمع.»

شاهد أول مقاطع فيديو للجمعية.

– [https://www.facebook.com/](https://www.facebook.com/AssociationBeity/videos/70550116909819)

[/AssociationBeity/videos/70550116909819](https://www.facebook.com/AssociationBeity/videos/70550116909819)

معطيات مركز الاستقبال والتوجيه بالوردية:

● يبدو الوضع في مركز الوردية المخصص لاحتجاز الأجانب مقلقاً كما كشف عنه تقرير الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب ولكن أيضاً بيان المجتمع المدني<sup>46</sup>. ازداد عدد النزلاء خلال فترة الحجر الصحي وقد تم تسجيل العديد من الانتهاكات. وهي تتعلق بشكل أساسي بنقص المعلومات عن سبب الاحتجاز وكذلك ظروف المعيشة الصعبة وغير الكافية من حيث التغذية والنظافة. لاحظت الهيئة حالة الاكتئاب العام لدى النساء التي تتطلب متابعة نفسية لم يكن المركز يقدمها.

● يوصى بدراسة أوضاع المراكز التي يتم فيها احتجاز الأجانب والتأكد من المعلومات القانونية والظروف المعيشية وفقاً للمعايير الدولية ومقتضيات الكرامة الإنسانية.

47 تم إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (INLTP) بموجب القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أغسطس 2016.

48 بيانات مجمعة إثر مقابلة أجريت مع السيدة أمينة بوكمشة، المكلفة بملف الضحايا في الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يوم 5 يونيو 2020.

45 أعلن رئيس الجمهورية يوم 31 مارس عن العفو الرئاسي عن 1420 سجيناً، إضافة لقائمة من 1856 آخرين الذين تم العفو عنهم يوم 20 مارس. تم الإعلان عن عفو رئاسي ثالث يوم 22 مايو لصالح 643 سجيناً.

46 <https://ftdes.net/centre-el-ouardia/>؛ وأعربت الجمعيات الموقعة عن أسفها أمام «التعميم الذي يحيط بهذا المركز ونقص المعلومات المقدمة للمحتجزين حول وضعهم القانوني مما يؤثر المخاوف من حالات الاعتقال التعسفي المنهج، مما يتعارض مع أحكام الدستور التونسي والالتزامات الدولية لتونس.»

## توصيات

عدد 51 الذي يتطلب تضافر جهود عدة قطاعات.

● تشجيع النساء على التنظيم في إطار القانون الجديد للاقتصاد الاجتماعي التضامني في هذه التعاونيات، والجمعيات والمجمعات الفلاحية للتنمية التي يمكن أن تضمن لهن ظروف عمل لائقة.

● تعزيز وصول المرأة إلى الثروات والأراضي من أجل مكافحة تفكير النساء.

● تعزيز جهود مكافحة العنف ضد المرأة وتنفيذ القانون 2017-58 مع:

● إحداث المرصد الوطني للتوقي من العنف ضد المرأة وفقا لفصل 40 من القانون عدد 58 لسنة 2017.

● تطبيق وتحسين البروتوكولات وأدلة الرعاية متعددة القطاعات لفائدة النساء ضحايا العنف،

● إحداث تسيقيات جهوية من أجل النهوض بمستوى خدمات المرافقة لفائدة النساء ضحايا العنف،

● تنظيم حملات تحسيسية جديدة لتوعية الجمهور العريض لمناهضة العنف المرتكب بحق النساء .

● إجراء دراسة جديدة بمشاركة الجمهور الواسع من المواطنين حول العنف ضد المرأة من أجل تحليل أعمق لمختلف أنواع العنف، لا سيما العنف الاقتصادي.

● السعي من أجل تعميم خدمات الرعاية الجيدة على جميع النساء مع مراعاة الاحتياجات المحددة لأعوان الصحة.

● تعزيز حضور المرأة في مراكز القرار:

● دعم أعمال الأمر الحكومي المتعلق بمراعاة المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي في تعيين الإطار السامية للدولة.

● دمج خبيرات / خبراء في مقاربة النوع الاجتماعي صلب لجان إدارة الأزمة الصحية

● تأمين مشاركة متكافئة للنساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والتدخل وإدارة العواقب على المدى الطويل على كافة المستويات: الاقتصادي، الاجتماعي والمالي.

● دعم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهايكا) لتعزيز ضرورة احترام التناسف في الخطاب الإعلامي للأزمة وحث وسائل الإعلام على الامتناع عن ترويج الأفكار البالية حول توزيع الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة.

الآن وحيث أن أزمة الوباء أشرفت على نهايتها، على الأقل بالنسبة للموجة الأولى، فقد حان الوقت للتقييم الصحي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الأزمة غير المسبوقة<sup>49</sup>، لوضع استراتيجية للخروج من الأزمة والاستفادة من هذه الفترة الاستثنائية لتطوير الآليات والهياكل التي تتمحور حول المواطنين كمركز للنظام.

ستتوقف قدرة النساء والرجال على الصمود على درجة مراعاة خصوصيات كل نوع اجتماعي خلال الاستجابة وعلى توفر البيانات التي تستند إليها وجودة هذه البيانات<sup>50</sup>.

لمجابهة تداعيات وباء COVID-19، من الضروري اعتماد سياسة شاملة تقوم على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

● إدراج البعد الجنساني في جميع الدراسات والأبحاث حول أثر الجائحة والتعامل مع انعدام التصنيف حسب النوع الاجتماعي للبيانات في جميع المجالات تقريبا،

- تبني مقاربة النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات الحكومية لما بعد الأزمة:

● الدفع باتجاه تفعيل مجلس النظراء من أجل المساواة وتكافؤ الفرص الذي يهدف أساسا لإدراج المنظور الجندي في السياسات العامة وفي مخططات التنمية في تونس (التخطيط، البرمجة، التقييم ووضع الميزانيات).

● تطبيق منهجية وضع الميزانيات حسب النوع الاجتماعي وتبني استراتيجيات جديدة تراعي النوع الاجتماعي في:

\* التمكين الاقتصادي للمرأة التي تعيش أوضاعا هشة؛  
\* القطاع الفلاحي لتأمين الموارد الضرورية من أجل تحسين وضع المرأة العاملة في هذا القطاع؛  
\* خطط الدعم الإضافي للميزانيات من أجل التخفيف من آثار الأزمة وتأمين استئناف الدورة الاقتصادية؛  
\* التدابير المواتية للعدالة الجبائية؛  
\* وضع خطط الرقمنة ومراعات خصوصيات المرأة كشريكة في تصميم الخطط وكمستفيدة.

\* اعتماد التدابير التشريعية والاجتماعية اللازمة، بما في ذلك الاتفاقية 189، حتى يتم تثمين عمل الأشخاص العاملين في مجال الرعاية (عاملات المنازل ومقدمات الرعاية) وحمايتهم؛

● الإسراع في تطبيق برنامج «أحميني» وتعزيزه؛

● وضع التدابير اللازمة لضمان تطبيق القانون